



جمهورية مصر العربية
وزارة المالية

تقرير الأداء الاقتصادي والمالي
خلال النصف الأول من العام
المالي ٢٠١٣/٢٠١٤

فبراير ٢٠١٤

تقديم

لا شك أن الإقتصاد المصرى كان يواجه العديد من التحديات الصعبة فى نهاية يونيو ٢٠١٣. ويأتى على رأس هذه التحديات تباطؤ معدلات النمو الإقتصادى، وارتفاع معدلات البطالة، وارتفاع كبير وغير مستدام فى العجز الكلى بالموازنة العامة، وزيادة معدلات الدين العام، وزيادة الضغوط على ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الفقر والشعور بعدم العدالة الإجتماعية. وفى مواجهة تلك التحديات، فقد كان أمام الحكومة الإنتقالية التى تولت المسئولية فى ١٦ يوليو ٢٠١٣ الاختيار بين أحد مسارين: إما إتباع سياسات إنكماشية لتحقيق الاستقرار الكلى فى الإقتصاد على أمل أن تؤدى هذه السياسة إلى تحقيق معدلات أكبر من النمو فيما بعد، أو إتباع سياسات توسعية لدفع معدلات النمو الإقتصادى، والإستجابة للمطالب الإجتماعية، والعمل فى ذات الوقت على تحقيق الانضباط المالى للسيطرة على عجز الموازنة. واختارت الحكومة إتجاه المسار الثانى بشكل حاسم مستفيدة فى ذلك من وديعة وزارة المالية لدى البنك المركزى منذ ١٩٩١ ثم بعد ذلك من المساعدات من دول الخليج الشقيقة، كما تبنت الحكومة عدداً من الإصلاحات المالية لإيجاد حيز مالى يسمح بتحقيق الإستدامة على المدى المتوسط.

وقد بدأت الحكومة تنفيذ الإستراتيجية الجديدة منذ أغسطس الماضى من خلال طرح حزمة تنشيطية تعادل ١,٥% من الناتج المحلى الإجمالى، تبتعها حزمة تحفيزية ماثلة تم إقرارها فى فبراير ٢٠١٤ ليصبح إجمالى قيمة الحزم المالية ما يمثل نحو ٣% من الناتج المحلى الإجمالى. وقد تم توجيه ثلثى هذه المبالغ لزيادة الإستثمارات العامة فى البنية الأساسية، بينما تم توجيه باقى المبالغ لمبادرات وبرامج تسهم فى تحقيق مزيد من العدالة الإجتماعية. وقد صاحب ذلك بالتوازى، قيام البنك المركزى بخفض معدلات الفائدة ثلاث مرات متتالية، بمعدل نصف نقطة مئوية فى كل مرة. ومن المتوقع أن تؤدى السياسات المالية والنقدية التوسعية إلى زيادة معدل النمو الإقتصادى خلال العام الجارى ليصل إلى نحو ٣,٥% مقارنة بنحو ٢,١% فى العام السابق.

وإلى جانب إستكمال تنفيذ خارطة الطريق السياسية التى ستؤدى حتماً إلى مزيد من الثقة فى الإقتصاد، وبالتالى زيادة معدلات الاستثمار الأجنبى المباشر ونمو السياحة، فإن الحكومة الإنتقالية رأت أيضاً ضرورة تبنى مجموعة من الإصلاحات الداعمة للنمو الإقتصادى والإستدامة المالية. وتشمل الإصلاحات المالية التحول إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وتطبيق قانون الضريبة العقارية بعد تعديله، وإصدار قانون جديد لتنظيم إستخدام الثروة المعدنية، بالإضافة إلى خفض التدرجى لدعم المنتجات البترولية. وعلى نفس القدر من الأهمية قامت وزارة المالية بإنشاء وحدة جديدة "للعدالة الإقتصادية" تختص بتصميم ومتابعة تنفيذ البرامج الإجتماعية التى تستهدف التحول من الدعم السلعى الذى قد لا يذهب إلى مستحقيه إلى الدعم المباشر للأسر الفقيرة.

وبالرغم من هذه الإجراءات فإن هناك حاجة لإجراء مزيد من الإصلاحات لتحقيق الإستدامة المالية على المدى المتوسط، وتشمل هذه الإصلاحات إعادة النظر فى النظام الضريبى، ونظم التأمين الصحى والمعاشات، وإعادة هيكلة الأجور، وإصلاح هيكل الهيئات والشركات المملوكة للدولة. وفى نفس الوقت فإن هناك ضرورة لإتخاذ مبادرات جادة لتحسين نوعية خدمات التعليم والصحة.

وزير المالية

الدكتور/أحمد جلال

تنيه

تعتمد التحليلات والأرقام الواردة في هذا التقرير على المعلومات المتاحة في وقت إعداد التقرير، وستقوم وزارة المالية بتحديث ومراجعة محتوى هذه الوثيقة دورياً في ضوء حدوث أية تطورات جديدة.

فهرس

- أولاً: التحدىاا الاقاصااا فى نهااة فونفوا ٢٠١٣ ٥
- ثانفاً: إأناار السااا الاقاصااا الملاءمة ٦
- أأفاز النساا الاقاصاا ٦
- أأبب المالاا العامة ٧
- أأعمب العااا الاأناماعاة ٧
- ثالفاً: الأاا الاقاصاا والمالاا ألال النصف الأوا من العام المالا ٢٠١٣/٢٠١٤ ٩
- النساا الاقاصاا ٩
- الأاا المالاا ألال النصف الأوا من العام ١٤/١٣ ١١
- أأورا أاا السااا النفااة ١٢
- أأورا أاا المعاملاا الأارأاة ١٣
- رابعاً: نظرة مسأنااباة للاقاصاا المصرا ١٤
- النساا الاقاصاا ١٤
- الموازنة العامة ١٤

أولاً: التحديات الاقتصادية في نهاية يونيو ٢٠١٣

وتظهر مؤشرات الأداء الإقتصادي في ذلك الوقت حدة هذه التحديات. فقد بلغ معدل النمو الإقتصادي في المتوسط خلال الأعوام الثلاث السابقة نحو ٢% وهو معدل يقل بنحو النصف عن طاقة نمو الإقتصاد، وهو ما ساهم في تفاقم معدلات البطالة لترتفع من نحو ٩% في عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى نحو ١٣,٣% في نهاية يونيو ٢٠١٣. وقد صاحب ذلك تراجع معدلات الإدخار والإستثمار كنسبة من الناتج المحلي إلى معدلات متدنية عند ٧,٢% و ١٤,٢% في يونيو ٢٠١٣.

وقد تأثر أداء الموازنة العامة نتيجة لإخفاض النشاط الإقتصادي بشكل ملحوظ، خاصة مع تزايد المطالب الإجتماعية والفئوية، حيث إرتفع العجز في الموازنة العامة إلى مستويات قياسية سجلت نحو ١٣,٧% من الناتج المحلي الاجمالي (مقارنة بعجز بنحو ٧,٥% خلال عام ٢٠١١/٢٠١٠)، ومع إرتفاع الدين العام إلى ما يقرب من ٩٤% مقابل ٧٩% من الناتج المحلي الاجمالي في نهاية يونيو ٢٠١٠.

وعلى صعيد المعاملات الخارجية، فقد إستمر إتساع العجز في ميزان المعاملات الجارية ليحقق عجزاً بنحو ٥,٦ مليار دولار، وذلك على الرغم من إرتفاع تحويلات المصريين العاملين في الخارج وحدوث تحسن طفيف في الميزان التجاري. بينما كان أداء الميزان المالي والرأسمالي جيداً نتيجة حدوث صافي تدفق إيجابي من الإستثمار الأجنبي المباشر وودائع للبنك المركزي بنحو ٦,٥ مليار دولار. في الوقت نفسه إنخفضت القيمة الإسمية للجنه أمام الدولار واليورو بنحو ١٦% و ٢٢% على التوالي خلال عام ٢٠١٢/٢٠١٣.

وعلى الجانب الإجتماعي، فقد شهدت هذه الفترة إستمرار معاناة الأفراد خاصة من الفقراء ومحدودي الدخل، حيث إرتفعت معدلات الفقر إلى نحو ٢٦,٣% في عام ٢٠١٢ مقابل ٢٥,٢% في عام ٢٠١٠. كما إستمر تراجع متوسط دخل الفرد، وذلك منذ يناير ٢٠١١. ومن ناحية أخرى ظلت الحاجة ملحة لإصلاح خدمات التعليم والصحة، بينما لم تكن شبكة الحماية الاجتماعية من الكفاءة أو القدرة على تقديم الحماية اللازمة لحماية محدودى الدخل والفقراء، أو بما يمكن من مواجهة الأمراض أو البطالة أو الشيخوخة.

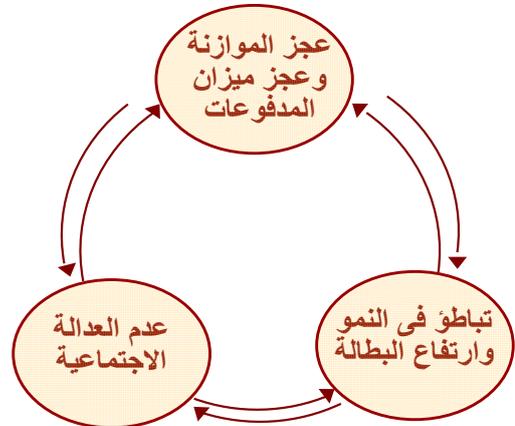
شهد الإقتصاد المصري منذ بداية عام ٢٠١١ تحديات حقيقية وصلت إلى ذروتها في شهر يونيو ٢٠١٣. فعلى الرغم من صلابه أركان الإقتصاد الرئيسية، إلا أن تداعيات الأحداث السياسية في خلال ما يقرب من ثلاث سنوات قد أدت إلى تراجع ملحوظ في الأداء وعدم القدرة على تحقيق أفضل إستخدام للطاقات الكامنة في الإقتصاد.

وقد قامت الحكومة الإنتقالية منذ تعيينها في يوليو ٢٠١٣ بتحديد أهم التحديات التي تواجه الإقتصاد المصري والتي تمثلت في ثلاث مشاكل رئيسية:

١. تراجع معدلات النمو وارتفاع معدلات البطالة؛
٢. وجود إختلالات على مستوى الإقتصاد الكلي ومن أهمها ارتفاع عجز الموازنة العامة، وتراجع الاحتياطي من النقد الأجنبي لدى البنك المركزي، وارتفاع مستويات الدين العام؛
٣. ارتفاع معدلات الفقر وعدم العدالة الاجتماعية.

وتتسم هذه التحديات بأنها تغذى بعضها البعض، وهو ما كان يتطلب لمواجهة التصدي لها بشكل متنسق يختلف عن السياسات المتبعة في الأعوام السابقة (شكل ١)

شكل (١): التحديات الاقتصادية في ٣٠ يونيو ٢٠١٣



ثانياً: إختيار السياسة الاقتصادية

جدول (١): الإعتماد الإضافى الأول

البيان	المبلغ	ما أتاحتها وزارة المالية من أموال حتى فبراير ٢٠١٤ (مليار جنيه)
الأجور وتعويضات العاملين	٢,٦	-
شراء السلع والخدمات	٠,٨	٠,١
الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	٦,٢	٢,٢
شراء الأصول غير المالية	١٥,٨	٠,٠
حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية	٤,٣	٢,٠
الإجمالي	٢٩,٧	٤,٣

المصدر: وزارة المالية

لمواجهة التحديات السابقة كان من الواضح للحكومة الانتقالية أن السياسات التقشفية لم تكن هى السياسة الاقتصادية المناسبة لأنها كانت ستتسبب فى زيادة تباطؤ النشاط الإقتصادى، وبالتالي زيادة الحلل بالتوازنات الإقتصادية، وبالتالي حديث مزيد من التدهور فى الأوضاع الإجتماعية. ولذلك فقد قررت الحكومة إتباع سياسات توسعية لتنشيط حركة النشاط الإقتصادى، وتوفير فرص عمل، والإستجابة للمطالب الإجتماعية الأكثر إلحاحاً.

ومن ثم قامت خطة الحكومة على تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:

١. تنشيط الإقتصاد،
٢. معالجة الاختلالات الإقتصادية الكلية،
٣. وتدعيم العدالة الاجتماعية.

ومع الأخذ فى الاعتبار ضيق الوقت المتاح أمام الحكومة الانتقالية لتنفيذ هذه الإصلاحات وأخذاً فى الإعتبار تحملها المسئولية كحكومة تأسيسية، فقد التزمت الحكومة بالتركيز على التحديات قصيرة الأجل، مع العمل على تمهيد الطريق لتحقيق التنمية المستدامة. وفى سبيل ذلك فقد استهدفت الحكومة ضخ أموال جديدة فى الإقتصاد مع تنفيذ بعض الإصلاحات التى تتسق مع الوضع الإقتصادى والإعتبارات السياسية.

تحفيز النشاط الإقتصادى

فى سبيل دفع حركة النشاط الإقتصادى، فقد قامت الحكومة بإصدار حزمة تحفيزية فى أكتوبر ٢٠١٣ بقيمة ٢٩,٧ مليار جنيه، كما يتضح فى جدول (١) وبشكل أكثر تفصيلاً فى جدول (١) بالملاحق. وقد تم توجيه ثلثي الإنفاق لزيادة الإستثمارات الحكومية فى البنية الأساسية، كما تخصص ٤,٨ مليار جنيه لخدمات الصحة، و١,٢ مليار جنيه لسداد المتأخرات لشركات المقاولات. وقد أتاحت وزارة المالية حتى نهاية فبراير ٢٠١٤ نحو ٢٠,١ مليار جنيه للوزارات والجهات المنفذة لهذه الحزمة.

كما أطلقت وزارة المالية حزمة تحفيزية ثانية فى يناير ٢٠١٤ بمبلغ ٣٣,٩ مليار جنيه، ووفقاً لسياسة مماثلة للحزمة الأولى، حيث تم توجيه الجزء الأكبر من المبلغ للإستثمارات فى البنية الأساسية بقيمة ٢٠ مليار جنيه، بينما تم توجيه المبالغ الأخرى للإفاق على الحد الأدنى لأجور العاملين بالحكومة وزيادة دخول المعلمين والمهن الطبية.

وبهذا يصل حجم الحزم التحفيزية التى تم ضخها فى الإقتصاد ما يعادل ٣% من الناتج، وهو يعد المعدل الأعلى تاريخياً بالنسبة للإقتصاد المصرى.

وقد تم تمويل الحزمة التنشيطية الأولى من خلال إستخدام نصف وديعة وزارة المالية لدى البنك المركزى القائمة منذ عام ١٩٩١ (والتي تبلغ إجمالياً نحو ٦٠ مليار جنيه)، بينما تم استخدام النصف الثانى من الوديعة لخفض الاحتياجات التمويلية للخزانة العامة. أما الحزمة الثانية، فقد تم تمويلها من خلال منحة مقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة، والتى تأتى ضمن حزمة أكبر من مساعدات دول الخليج العربى كما هو موضح فى جدول (٢).

جدول (٣): الإصلاحات على جانبي الإيرادات والمصروفات

الإصلاحات على جانب الإيرادات	الإصلاحات على جانب المصروفات
• التحول من ضريبة المبيعات إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة	• ترشيد دعم الطاقة
• تطبيق قانون الضريبة العقارية	- تطبيق نظام الكروت الذكية لتوزيع السولار والبنزين والمازوت
• إصدار قانون جديد للثروة المعدنية	- تحريك أسعار المواد البترولية بشكل تدريجي
• تسوية المتأخرات الضريبية	• تطوير نظم إدارة الدين الحكومي
• توسيع القاعدة الضريبية	• تطبيق نظام لإدارة التدفقات النقدية بالخزانة العامة
• فضف التتابكات المالية بين الجهات الحكومية	• الإنتهاء من تطوير نظم الميكنة في الدفع والتحويل
• دراسة قانون الضريبة على الدخل	• تطوير نظم المراجعة المحاسبية الداخلية للحكومة
	• مراجعة قانون المشتريات الحكومية

المصدر: وزارة المالية

ومن المتوقع أن تؤثر هذه الإصلاحات بشكل محدود على الأداء المالي خلال العام الجاري، إلا أن الأثر الكلي سوف يتحقق خلال العام المالي القادم وبما يحقق وفراً في الموازنة العامة بنحو ١٠٣ مليار جنيه (٤,٣% من الناتج المحلي)، وبحيث يزداد في السنوات التالية.

تدعيم العدالة الاجتماعية

أولت الحكومة أهمية قصوى لتحقيق العدالة الاجتماعية. وعلى الرغم من أن النمو الإقتصادي يعتبر شرطاً أساسياً لتوسيع كعكة الدخل إلا أنه غير كاف لضمان توزيع عادل لها على مستوى المجتمع. وقد أوضحت تجربة الإقتصاد المصري قبل ثورة ٢٥ يناير فشل سياسات تساقط ثمار النمو الإقتصادي.

وقد إعتمدت هذه الإستراتيجية على ثلاثة محاور اساسية:

- التأكيد من أن زيادة معدلات النمو تصاحبها زيادة في معدلات التشغيل وأن يتم التوزيع بشكل عادل،
- تحسين الخدمات الإجتماعية خاصة التعليم والصحة،
- التحول من الدعم السلعي إلى دعم الأسر الفقيرة.

جدول (٢): مساعدات دول الخليج خلال يوليو-ديسمبر ٢٠١٣

(بالمليار دولار)

الدول المانحة	ودائع لدى البنك المركزي *	منح نقدية **	منح عينية **	الإجمالي
المملكة العربية السعودية	٢	-	١,٦	٣,٦
الإمارات العربية المتحدة	٢	١	١,٢	٤,٢
الكويت	٢	-	٠,٧	٢,٧
قطر	-	-	٠,٢	٠,٢
الإجمالي	٦	١	٣,٧	١٠,٧

المصدر: وزارة المالية
* مساعدات تزيد من حجم الدين، وسوف يتم ردها
** منح لا ترد

وبالإضافة إلى الحزم التحفيزية، فقد قامت الحكومة بسداد مبلغ ١,٥ مليار دولار كجزء من متأخرات شركات البترول العاملة في مصر، وهو ما سيدشجعها على زيادة إستثماراتها ومعدلات إنتاجها. ومن المنتظر أن يكون لهذا الإتفاق عدة آثار إيجابية منها ارتفاع معدلات النمو الإقتصادي والتي تأثرت بشكل مباشر بتراجع الناتج في قطاع الاستخراجات خلال السنوات الثلاث الماضية، كما ستؤدي إلى توفير الموارد البترولية بشكل أكبر أمام الصناعة المحلية، بالإضافة إلى تقليل حجم الواردات وتخفيف الضغوط على ميزان المدفوعات، وخفض أعباء دعم الطاقة.

وبالتوازي مع السياسة المالية التوسعية، فقد قام البنك المركزي المصري بخفض أسعار الفائدة تراكباً بمقدار ١,٥ نقطة مئوية على مدى ثلاث مرات منذ يوليو ٢٠١٣، وذلك بهدف تشجيع الاقتراض وتنشيط الاستثمار المحلي. فقد تم تخفيض سعر الفائدة بين البنوك (الإيتربنك) وسعر الإقراض لمدة ليلة واحدة ثلاث مرات لتصل إلى ٨,٢٥% و ٩,٢٥% على التوالي في نهاية النصف الأول من العام المالي الجاري. كما تم خفض سعر الخصم من ١٠,٢٥% إلى ٨,٧٥% خلال نفس الفترة.

ضبط المالية العامة

يكتسب ضبط المالية العامة لتحقيق الاستدامة المالية على المدى المتوسط أهمية كبرى، خاصة مع وصول عجز الموازنة العامة إلى نحو ١٣,٧% من الناتج خلال عام ٢٠١٢/٢٠١٣، وهو معدل مرتفع لا تتحقق معه الاستدامة المالية. وقامت الحكومة لمواجهة ذلك بالبء في تنفيذ عدة إصلاحات تستهدف زيادة موارد الدولة وترشيد الإنفاق، كما هو موضح في جدول (٣).

- إعفاء التلاميذ من المصاريف المدرسية بالمدارس العامة، وزيادة الإعتمادات الموجهة لتحسين الوجبة الغذائية بالمدارس.
- زيادة سعر شراء القمح المحلي من الفلاحين إلى ٥٠٠ جنية/أردب.

وللتأكد من زيادة معدلات التشغيل وتحقيق عدالة التوزيع، فقد تم الإهتمام بتوجيه الإستثمار الحكومي إلى المناطق المحرومة، كما تم توجيه مبالغ إضافية لمساندة المصانع المغلقة، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى التدريب.

كما أولت الحكومة إهتماماً خاصاً بزيادة الإنفاق على الخدمات الأساسية خاصة الصحة والتعليم، حيث قامت بزيادة الموارد الموجهة للصحة بأكثر من ١٥% مما كان مخصصاً لها في موازنة العام المالي الجاري. وتم أيضاً توجيه مزيد من الموارد للإسكان الإجتماعي، وخدمات التعليم، وتوصيل الغاز الطبيعي للمنازل. ومن المقرر خلال السنوات القادمة أن ترتفع تدريجياً نسب الإنفاق على الصحة والتعليم للوصول إلى المعدلات المحددة في الدستور (الصحة ٣% من الناتج والتعليم ٦% من الناتج).

ومن ناحية أخرى بدأت الحكومة في السعي إلى إعداد برنامج طموح لضم القطاع غير المنظم إلى الاقتصاد الرسمي. وسوف يتحقق ذلك من خلال إصدار قانون يحفز المنشآت الصغيرة والأكثر صغراً على الإنضمام طواعية للإقتصاد الرسمي لتقليل ما يتكبده من تكلفة عدم الإنضمام، وللإستفادة من المزايا التي يتيحها التواجد في القطاع الرسمي.

ولضمان إستمرارية هذه المبادرات، فقد قامت وزارة المالية بتأسيس وحدة جديدة للعدالة الإقتصادية تخصص بتحسين أساليب الاستهداف من خلال برامج محددة تقوم بشكل مباشر بخفض معدلات الفقر والتحول من تقديم الدعم السلعي إلى دعم الأسر المصرية المستحقة. وفي هذا الإطار يجري حالياً الإعداد لتنفيذ برنامج للدعم النقدي، كما تجرى مراجعة لمدى كفاءة وفعالية برامج الدعم الحالية.

وقد قام مجلس الوزراء منذ يوليو الماضي بإتخاذ عدد من القرارات لإحداث تحسن سريع ومباشر في مستوى معيشة المواطنين الأولى بالرعاية:

- زيادة معاش الضمان الإجتماعي بنسبة ٥٠% ليصل شهرياً إلى نحو ٤٥٠ جنية.
- زيادة ١٠% لأصحاب المعاشات تصرف من شهر يناير ٢٠١٤.
- زيادة الحد الأدنى للأجور من ٧٣٠ إلى ١٢٠٠ جنية شهرياً.
- زيادة دخول المعلمين والأطباء في إطار تحسين خدمات التعليم والصحة.

ثالثاً: الأداء الاقتصادي والمالي خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٣

ينعكس التحسن الأمني والاستقرار السياسي النسبي على الأداء الاقتصادي. من ناحية أخرى فإنه أخذاً في الاعتبار أن إجراءات تنفيذ الإستثمارات الحكومية تستغرق بعض الوقت فمن المتوقع تسارع وتيرة تنفيذ الاستثمارات المنفذة خلال النصف الثاني من العام المالي، خاصة وأن مكون الإنفاق الجارى في الحزمة التشغيلية الأولى لم يكن كافياً للتأثير بشكل كبير كمضاعف لنمو النشاط الإقتصادي. كما أن سداد المتأخرات وبما في ذلك مستحقات شركات المقاولات، ومساندة المصانع المغلقة، وزيادة أجور العاملين بالقطاع الحكومى.

على الرغم من مرور النصف الأول من العام المالي، إلا أن الأثر الكامل للسياسات الاقتصادية السابق عرضها لم يتحقق بعد بشكل واضح إلا أنه من المتوقع أن يشهد الأداء خلال النصف الثاني من العام المالي تطوراً إيجابياً أكثر وضوحاً، حيث أنه من المتوقع أن يصل معدل النمو الإقتصادي مع نهاية العام المالي إلى نحو ٣,٥% مقارنة بنحو ٢,١% في العام الماضى. كما أنه من المتوقع أن تنخفض نسبة عجز الموازنة العامة إلى ١٠% من الناتج المحلى الإجمالى، مقابل ١٣,٧% من الناتج في العام المالى السابق.

شكل (٣): معدل البطالة (%)



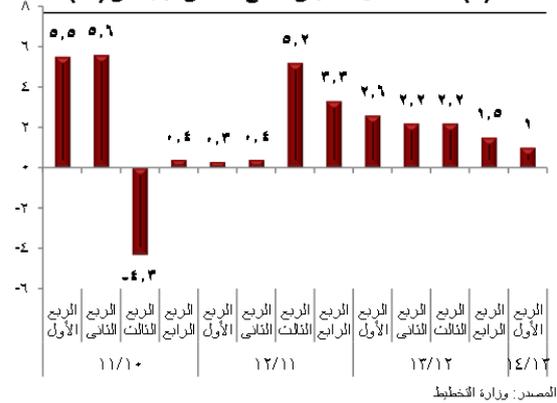
النشاط الاقتصادي

تأثر معدل النمو الإقتصادي خلال الربع الأول من العام المالى الجارى بالتطورات السياسية منذ شهر يونيو الماضى، وما تبعها من فرض لحالة الطوارئ وحظر التجوال ولكنه ظل إيجابياً عند معدل ١% (شكل ٢). كما أن معدل البطالة ظل مرتفعاً، حيث بلغ ١٣,٤% في الربع الأول من العام المالى ٢٠١٤ مقارنة بـ ١٢,٥% في الربع الأول من العام المالى ٢٠١٣ (شكل ٣).

وفي نفس الوقت فإن هناك بعض المؤشرات الأولية التى تشير إلى بدء تعافى الاقتصاد ونهاية حالة التباطؤ، من ضمنها:

- ارتفاع مؤشر الإنتاج الصناعى للمرة الأولى منذ بداية العام المالى، ليسجل زيادة شهرية بنحو ١٤% في شهر نوفمبر ٢٠١٣ وهو يعد أكبر زيادة شهرية منذ يناير ٢٠١٣. كما استمر المؤشر فى الارتفاع فى خلال شهر ديسمبر، ليسجل معدل نمو شهرى ٤,٦%.
- ارتفاع مؤشر مديرى المشتريات PMI إلى مستوى أعلى من ٥٠ نقطة فى شهرى نوفمبر وديسمبر لأول مرة منذ ثورة يناير، وهو ما يشير إلى حدوث توسع فى النشاط الإقتصادي ولكن مع عدم انعكاسه بشكل كاف على معدلات التوظيف خلال هذه الفترة.

شكل (٢): معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى (%)



وعلى الرغم من هذه النتائج غير المرضية، إلا أن توقعات الأداء فى الفترة المتبقية من العام المالى تأتى أكثر تفاؤلاً. حيث أنه من المقدر أن

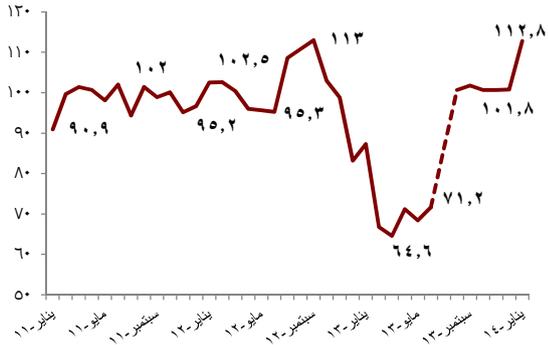
جدول (٤): أداء بعض المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

المؤشر	يوليو-١٣	أغسطس-١٣	سبتمبر-١٣	أكتوبر-١٣	نوفمبر-١٣	ديسمبر-١٣
مؤشر الانتاج	١٥٣	١٣٣	١٢٩	١٢٦	١٤٥	١٥٢
معدل النمو الشهري	-١,٢,٠	-١٣,٠	-٣,٠	-٢,٣	١٥,٣	٤,٦
الكهرباء المولدة (مليون كيلو وات)	١٥٦٢٨	١٥٥٥٣	١٤٦٨٢	١٣٣٩٣	١٢٠٨٨٤	١٣٠٤١٧
معدل النمو الشهري	٦,٥	-٠,٣	-٥,٨	-٨,٨	-٣,٨	٤,١
انتاج الأسمنت (ألف طن)	٣٠٠١٩	٢٠٤٨٦	٤٠٧٣٥	٣٠٤٦٢	٣٠٩١٤	-
معدل النمو الشهري	-١,٦,٠	-١١,٧	٩,٥	-٢٦,٩	١٢,١	-
انتاج الحديد (ألف طن)	٦٢٠	٣٩٠	٦٧٠	٤٩٨	٥٧٦	-
معدل النمو الشهري	٣,٩	-٣٧,٠	١١,٦	-٢٥,٧	١٥,٧	-
مبيعات الحديد (ألف طن)	٨٢٧	٤٣٦	٧٣٦	٥١٣	٦٠٥	-
معدل النمو الشهري	٤٧,١	-٤٧,٣	٦٨,٧	-٣٠,٣	١٧,٩	-

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

- شهد مؤشر ثقة المستهلك ارتفاعاً كبيراً ليصل إلى ١٠٠,٨ في ديسمبر ٢٠١٣، بعدما كان في اتجاه انخفاض متواصل منذ ٣٠ يونيو. بالإضافة إلى ذلك، قفز المؤشر إلى أعلى معدلاته منذ الثورة في يناير ٢٠١٤ ليصل إلى ١١٣ (شكل ٥).

شكل (٥): مؤشر ثقة المستهلك



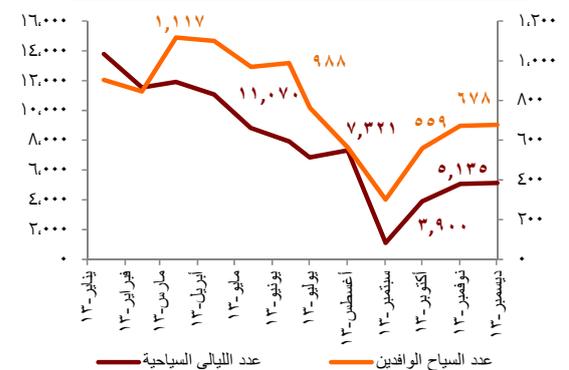
المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

- عودة الاستثمارات الأجنبية في قطاع البترول بعد سداد جزء من مديونية الشركاء الأجانب، خاصة وأن تراجع الاستثمارات كان أحد الأسباب الرئيسية لتراجع معدلات النمو في الناتج المحلي خلال العامين الماضيين.

- ارتفاع مؤشر EGX ٣٠ لأداء البورصة المصرية إلى مستويات قياسية وتحقيقه لنسب أرباح تبلغ ٤٢,٧% خلال الفترة يوليو-ديسمبر وهي الأعلى منذ ثورة يناير ٢٠١١.
- رفع درجات التصنيف الائتماني لمصر من مؤسسة "ستاندرد أند بورز" في نوفمبر ٢٠١٣ بعد أن سبق قيامها بخفض درجة التصنيف ستة مرات متتالية منذ يناير ٢٠١١. كما قامت مؤسسة "فيتش" بتعديل النظرة المستقبلية لمصر من سالب إلى مستقر مع عدم تغييرها منذ يناير ٢٠١٣.

- شهد قطاع السياحة تحسناً طفيفاً، حيث بلغ إجمالي عدد السياح الوافدين ٦٧٨ سائح خلال شهر ديسمبر ٢٠١٣، مقابل ٦٧٣ سائح خلال نوفمبر ٢٠١٣ (شكل ٤). وتجدر الإشارة إلى أن أكثر من ٢٥ دولة قد قامت برفع حظر السفر إلى المناطق السياحية في مصر في فترة لاحقة، وهو ما سوف يسهم في ارتفاع أعداد الزائرين والسياح خلال الفترة القادمة. كما أنه من المتوقع أن تتحسن مؤشرات قطاع السياحة خلال الفترة القادمة عقب الانتخابات الرئاسية.

شكل (٤): مؤشرات قطاع السياحة (بالألف)



المصدر: البنك المركزي ووزارة السياحة

الأداء المالي خلال النصف الأول من العام الجاري

تشير البيانات المبدئية لأداء الموازنة العامة خلال النصف الأول من العام المالي الجاري إلى أن العجز الكلي للموازنة العامة بلغ ٨٩,٤ مليار جنيه أو ما يعادل نحو ٤,٤% من الناتج المحلي الإجمالي وبمعدل إنخفاض نحو ٢,٢% مقارنة بالعام السابق، حيث ارتفعت جملة الإيرادات بنحو ١٤,٧% لتبلغ ١٧٥,٤ مليار جنيه، كما ارتفعت جملة المصروفات بنحو ٧,٦% إلى ٢٦٢,١ مليار جنيه.

إلا أنه ينبغي التعامل مع هذه النتائج المبدئية بحذر نظراً لوجود العديد من العوامل المؤثرة على هذا الأداء، حيث أن الأداء النهائي

على جانب المصروفات

- ارتفعت الإستثمارات الحكومية بنسبة ١٧,٦% خلال النصف الأول من العام لتصل إلى نحو ١٥ مليار جنيه. ومن المتوقع أن ترتفع المصروفات الاستثمارية مع نهاية العام المالي بعد إضافة الإستثمارات المحددة في الحزمة التنشيطية الأولى والثانية إلى نحو ٩٥ مليار جنيه، وهو رقم غير مسبوق.
- سوف يشهد النصف الثاني من العام وجود مصروفات إضافية في باب الأجور تتمثل في تطبيق الحد الأدنى للأجور، وزيادة الدخل بالنسبة للمعلمين وأصحاب المهن الطبية، بالإضافة إلى زيادة في مصروفات الباب الرابع نتيجة زيادة المعاشات، وزيادة معاش الضمان الاجتماعي (جدول ٥).

جدول (٥): اعتمادات البرامج الاجتماعية في موازنة العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤

التكلفة (مليار جنيه)	عدد المستفيدين بالمليون فرد (ما لم يذكر غير ذلك)
٥,٠	٢,٨
٤,٠	١,٥
٣,٠	٠,٥
١,١	١,٥

المعاش الضمان الاجتماعي
(بالمليون عائلة)
المصدر: وزارة المالية

- وبالنسبة للعلاقة المالية بين الهيئة العامة للبتترول والخزانة العامة، فقد تم إجراء تسوية واحدة عن الربع الأول من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ بين وزارة المالية والهيئة المصرية العامة للبتترول بنحو ٢٥ مليار جنيه. وسوف يرتبط الخفض في دعم المواد البترولية بحجم الكميات من المواد البترولية الممنوحة من دول الخليج، ومدى سرعة التقدم في ترشيد دعم المواد البترولية.
- وعلى الجانب الإيجابي أيضاً، فمن المتوقع أن تنخفض مصروفات الفوائد بنحو ٥ مليار جنيه عن الموازنة الأصلية نتيجة التغيرات الإيجابية لانخفاض أسعار العائد على الإصدارات الجديدة من الأذون والسندات بنحو أربعة نقاط مئوية منذ يوليو ٢٠١٣ (شكل ٦)، ونتيجة الإستفادة من الودائع الواردة من دول الخليج (بسرعة فائدة صفر ويقوم البنك المركزي بإعادة إقراضها لوزارة المالية) كمصدر للتمويل.

للموازنة لا يظهر بشكل كامل إلا مع إقتراب نهاية العام المالي. ويتوقع أن يبلغ العجز الكلي في الموازنة خلال العام المالي الجاري في حدود ١٠% من الناتج. ويرجع ذلك إلى أن أداء الموازنة لهذا العام بالتحديد يتسم بعدة عوامل غير متكررة، وعدم إنتظام في تحصيل بعض الإيرادات، وزيادات وإخفاضات أخرى على جانب المصروفات.

وفما يلي أهم العوامل التي أثرت على أداء الموازنة العامة خلال النصف الأول من العام، وكذلك العوامل التي من المتوقع أن تؤثر على الأداء حتى نهاية العام:

على جانب الإيرادات

- شهدت الإيرادات الضريبية إنخفاضاً بنحو ٦,٥% سنوياً خلال النصف الأول من العام المالي، إلا أنه باستثناء الإيرادات من الجهات السيادية وحصيلة الضرائب على الجمارك، فقد حققت أغلب أنواع الضرائب الأخرى المرتبطة بالنشاط الإقتصادي نمواً ملحوظاً مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.
- وفما يتعلق بالإيرادات السيادية، فقد انخفضت الحصيلة الواردة من البنك المركزي المصري تحت حساب الضرائب على الأرباح والفائض المحول للخزانة بشكل ملحوظ وبنسبة ٥٤% عن نفس الفترة من العام السابق، إلا أنه من المتوقع أن يحقق إجمالي الإيرادات المختلفة من البنك المركزي معدل نمو بنحو ٦٢% مع نهاية العام المالي. كذلك فقد شهدت حصيلة الإيرادات من قناة السويس المحولة للخزانة العامة إنخفاضا بنسبة ١٥,٥% لتبلغ ١٢,٨ مليار جنيه مقابل ١٥,١ مليار جنيه في نفس الفترة من العام السابق، وعند تحويل كافة المبالغ المستحقة عن رسوم المرور في قناة السويس هذا العام فسوف يكون هناك تأثير إيجابي على العجز.

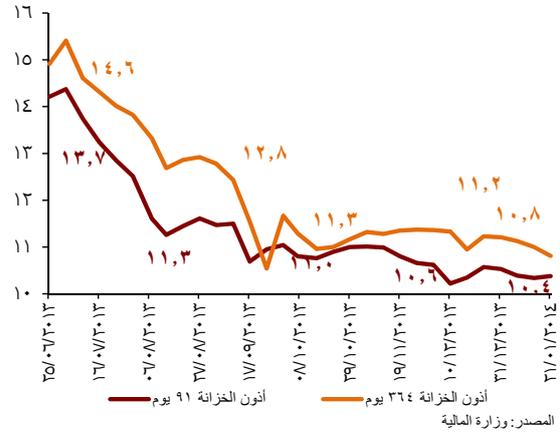
- ويعتبر باب المنح من أكثر العناصر على جانب الإيرادات التي شهدت زيادة استثنائية، إرتباطاً بإستخدام الوديعة لدى البنك المركزي بالإضافة إلى المنح الواردة من دول الخليج. وقد إرتفعت المنح خلال النصف الأول من العام لتصل إلى ٣٦,٩ مليار جنيه، من بينها مبلغ ٢٩,٧ مليار جنيه من الوديعة لدى البنك المركزي، بالإضافة إلى ما يعادل ١ مليار دولار من دولة الإمارات العربية المتحدة.

جدول (٦): تطور بعض المؤشرات النقدية

يوليو-١٣	أغسطس-١٣	سبتمبر-١٣	أكتوبر-١٣	نوفمبر-١٣	ديسمبر-١٤	(مليون جنيه)
١٤,٣١٦	١٤,٣٣٥	١٤,٣٤٩	١٤,٣٦٠	١٤,٣٩١	١٤,٣٩١	إجمالي السيولة (M٢)
١٩,٤	١٩,٢	١٨,٧	١٨,٥	١٨,٢	١٩,٢	معدل نمو سنوي
٣٢٥,٦	٣٣٤,٥	٣٣٩,٣	٣٣٤,٧	٣٣٧,٩	٣٣٦,٤	نقد الاحتياطي (M٠)
٢٧,١	٣٠,٣	٣٤,٨	٢٤,٨	٢٧,٩	٢٧,٣	معدل نمو سنوي
٤٩٧,٣	٤٩٦,١	٤٩٦,٤	٤٩٦,٩	٤٩٨,٦	٤٩٥,٦	التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص
١٠,١	٩,٤	٨,٨	٨,٤	٨,٠	٦,٤	معدل نمو سنوي
١٢١٢,٠	١٢١٧,٣	١٢٣٠,٢	١٢٤١,٥	١٢٦٢,٢	--	إجمالي الودائع
١٧,٧	١٧,٥	١٧,١	١٦,٧	١٨,٠	--	معدل نمو سنوي
٥٥٠,٣	٥٥٠,٤	٥٤٩,٥	٥٥٠,٠	٥٥٠,٢	--	إجمالي أرصدة التسهيلات الائتمانية
٨,٦	٨,٦	٨,١	٧,٩	٧,٥	--	معدل نمو سنوي
٤٥,٤	٤٥,٢	٤٤,٧	٤٤,٣	٤٣,٦	--	نسبة القروض إلى الودائع* المصدر: البنك المركزي

* يعكس اقراض البنوك لكل من القطاع العام والخاص ويستثنى كل من سندات وأذون الخزانة العامة.

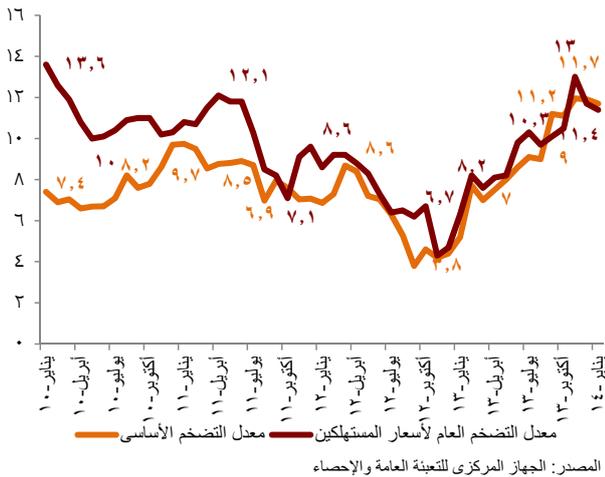
شكل (٦): تطور معدلات العائد على الأذون والسندات



المصدر: وزارة المالية

وأخيراً بالنسبة للتغير في المستوى العام للأسعار المحلية، فقد إنخفض معدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية خلال شهر ديسمبر ٢٠١٤ إلى ١١,٧% مقارنة بمعدل ١٣% خلال نوفمبر ٢٠١٣ (شكل ٧). وقد تأثرت معدلات التضخم خلال الفترة بشكل أساس بارتفاع أسعار بعض السلع الغذائية (أكبر الاوزان مساهمة في معدل التضخم العام) وبعض الأسباب الموسمية الأخرى، الى جانب الأثر غير الموالي لفترة الأساس من العام الماضي. وقد استقر معدل التضخم الأساسي ليسجل ١١,٩% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٤ وهو تقريباً نفس المعدل المحقق خلال الشهر السابق.

شكل (٧): معدل التضخم العام والأساسي لأسعار المستهلكين، تغير سنوي (%)



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

تطور أداء السياسة النقدية

وبالتوازي مع السياسة المالية التوسعية، فقد قام البنك المركزي المصري بخفض أسعار الفائدة تراكمياً بمقدار ١,٥ نقطة مئوية على مدى ثلاث مرات منذ يوليو الماضي. وقد ساعدت الودائع الدولارية لدول الخليج لدى البنك المركزي على إمكانية إتاحة المزيد من التمويل للموازنة العامة للدولة، مما يفسر بشكل كبير الزيادة الملحوظة في معدلات نمو السيولة المحلية والتي سجلت متوسط قدره ١٨,٨% خلال الستة اشهر الاولى من العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٣، مقارنة بنحو ١٠,٢% خلال نفس الفترة من العام السابق. من ناحية أخرى فقد إستمر نمو إجمالي الودائع لدى البنوك (بخلاف البنك المركزي) بشكل كبير، لتسجل معدل نمو سنوي قدره ١٨% في نهاية نوفمبر ٢٠١٣ مقارنة بمعدل قدره ٩,١% خلال نفس الشهر من العام السابق (جدول ٦).

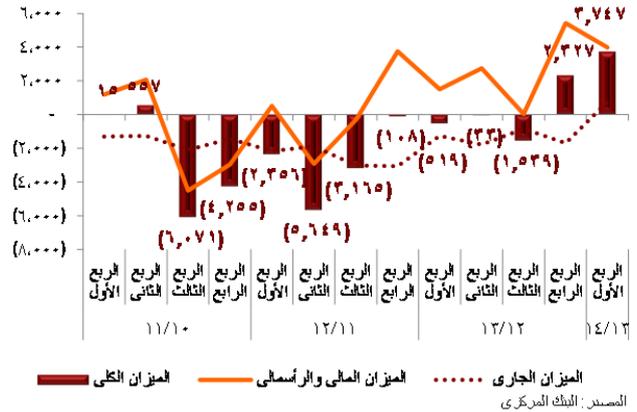
أما بالنسبة للأوضاع الائتمانية، فلا تزال معدلات الإقتراض منخفضة حيث حقق الإقتراض للقطاع الخاص معدل نمو سنوي طفيف بنحو ٨,٥% خلال الستة اشهر الاولى من العام المالي الجارى مقارنة بنحو ٧,١% خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

تطور أداء المعاملات الخارجية

على صعيد المعاملات الخارجية، فقد شهد ميزان المدفوعات تحسناً ملحوظاً خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤، محققاً فائض بلغ نحو ٣,٧ مليار دولار (الأعلى منذ الفترة يوليو- سبتمبر من عام ١٩٩٧/١٩٩٨) مقابل عجز قدره ٠,٥ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. ويمكن تفسير هذا التحسن في ضوء تحقيق الميزان الجاري فائض بلغ ٠,٨ مليار دولار (لأول مرة منذ عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩) مقابل عجز قدره ١,٣ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. كما شهد صافي تدفقات الحساب الرأسمالي والمالي للداخل زيادة ملحوظة ليسجل ٤ مليار دولار مقابل ١,٥ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق (شكل ٩).

كما ساهم في تحقيق الفائض المحقق بميزان المعاملات الجارية ارتفاع التحويلات الرسمية بشكل ملحوظ لتصل إلى نحو ٤,٣ مليار دولار خلال فترة الدراسة في ضوء ورود منح من الدول العربية، مقارنة بـ ٤٠٥ مليون دولار فقط خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. وقد أدى ذلك إلى رفع مستوى الاحتياطي النقدي إلى ١٧ مليار دولار بحلول شهر ديسمبر، لترتفع بذلك نسبة تغطية الإحتياطي من النقد الأجنبي للواردات لتصل إلى ٤,١ شهراً، مقابل ٣,١ أشهر في يونيو ٢٠١٣.

شكل (٨): تطورات القطاع الخارجي؛ مؤشرات رئيسية (بالمليارات دولار)



رابعاً: نظرة مستقبلية للإقتصاد المصرى

على الرغم من الأداء المتواضع للإقتصاد المصرى خلال السنوات الثلاث الماضية فإن النظرة المستقبلية للإقتصاد المصرى تشير إلى وجود إمكانيات كبيرة للتقدم خلال السنوات القادمة، وذلك نتيجة لتوافر ثلاثة عوامل رئيسية يدعم كل منها الآخر:

- إستكمال خريطة الطريق السياسية والتي من شأنها إعادة الثقة والإستقرار وبالتالي تحسين المناخ للعمل وللإستثمار.
- إلتزام الحكومة الحالية والقادمة بوضع الإقتصاد فى المسار السليم.
- الإهتمام الكبير الذى توليه دول الخليج لنجاح مصر وإستقرار الإقتصاد المصرى.

وهناك بالفعل مؤشرات إيجابية للتقدم على هذه المحاور الثلاثة، حيث تم الإنهاء من الإستفتاء على الدستور الجديد بأغلبية كبيرة، كما تقوم الحكومة بإتخاذ الإصلاحات المطلوبة لضمان التقدم خلال السنوات القادمة. ومن ناحية أخرى فإن دول الخليج قد أثبتت جلياً مساندتها السياسية والمالية لمصر.

وفى هذا الإطار فقد تم إعداد التقديرات للأداء المالى والإقتصادى على المدى المتوسط أخذاً فى الإعتبار تطبيق الإجراءات الإصلاحية وفى حالة عدم تطبيقها.

النشاط الإقتصادى

كما يتضح من الشكل (٩)، فإنه من المتوقع أن يؤدى الإنفاق على الحزم التنشيطية فى الإقتصاد إلى الإسراع بمعدلات النمو الإقتصادى لحوالى ٣,٥% خلال العام المالى الجارى ٢٠١٣/٢٠١٤. ومن المقدر أن تنمو الإستثمارات والإستهلاك العام بمعدلات نمو حقيقى تبلغ ١٤,٣% و٩,٨% على التوالى. ويتوقع أن يرتفع معدل نمو الناتج المحلى الحقيقى تدريجياً ليقف فوق معدلات النمو الكامنة فى الإقتصاد على المدى المتوسط. وفى غياب سياسات التنشيط والإصلاح الإقتصادى والإستقرار السياسى فإن الإقتصاد المصرى كان سيستمر فى تحقيق معدلات نمو شديدة التواضع.

شكل (٩): تقديرات مبدئية عن معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى (%)

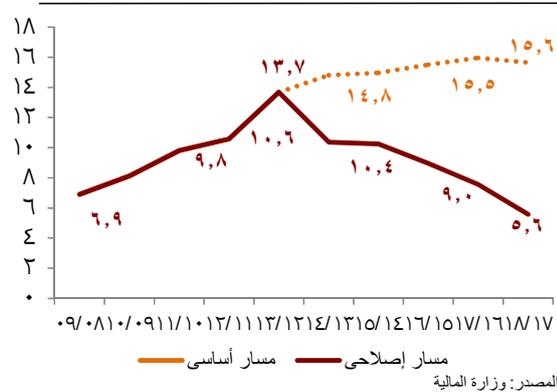


ولا شك أن الإستقرار فى تحقيق معدلات نمو إقتصادى مرتفع يتشارك فى ثماره الجميع يتطلب القيام بالعديد من الإصلاحات الهيكلية والتي تشمل إصلاحات سوق العمل وهياكل الأجور، ومناخ الإستثمار، وشركات قطاع الأعمال العام، ونظم التأمين الصحى والمعاشات، والإستهداف الفعال.

الموازنة العامة

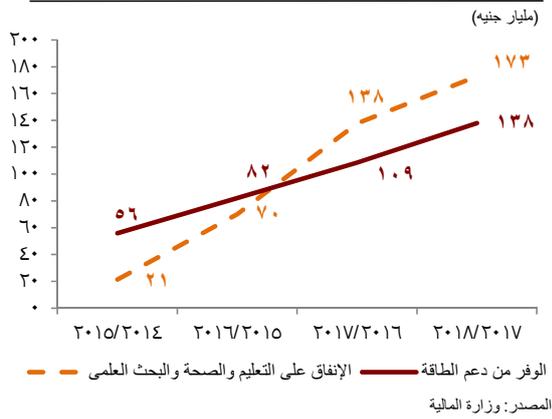
يعتبر العجز الكلى فى الموازنة العامة من أهم التحديات التى تواجه الإقتصاد المصرى. وعلى الرغم من أن هذا العام شهد تدفق منح من دول الخليج قادرة على توفير التمويل المطلوب، فإن الإهتمام الرئيسى الذى يشغل الحكومة هو القدرة على ضمان السيطرة على عجز الموازنة ومعدلات الدين العام على المدى المتوسط. ويظهر الشكل (١٠) تطور العجز الكلى للموازنة العامة فى حالة تطبيق الإصلاحات وفى حالة عدم تطبيقها.

شكل (١٠): تقديرات مبدئية للعجز الكلى (نسبة من الناتج المحلى الإجمالى %)



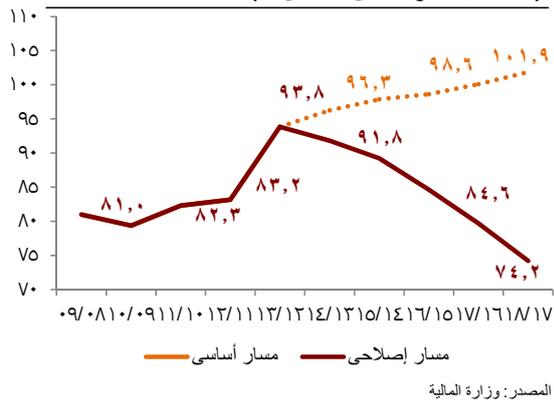
ينبغي أن يصاحب ذلك خفض دعم المواد البترولية والذي يعتبر حجر الزاوية لأي إصلاحات مالية.

شكل (١٢): الإنفاق الإضافي على التعليم والصحة والبحث العلمي مقارنة بالوفر المتوقع على جانب دعم الطاقة



ومن المتوقع على المدى المتوسط أن ينخفض العجز الكلي للموازنة العامة في عام ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى ٦% من الناتج المحلي وأن ينخفض الدين العام الحكومي إلى نحو ٧٤%. وبخلاف الإصلاحات المالية السابقة الإشارة إليها، فهناك عوامل إيجابية سوف تؤثر على خفض عجز الموازنة ومنها أثر خفض تكلفة الإقتراض الحكومي، بالإضافة إلى زيادة ديناميكية الاقتصاد وزيادة درجة ارتباط الحصيلة الضريبية بالنشاط الاقتصادي.

شكل (١٣): تقديرات مبدئية عن اجمالي دين أجهزة الموازنة العامة (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي %)

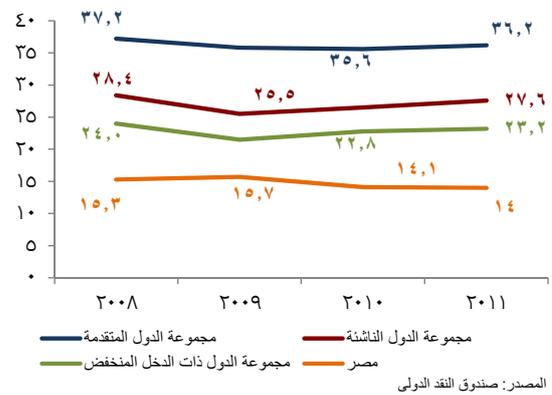


ملاحظة ختامية: الفرق بين الأداء الاقتصادي المتميز والأداء الاقتصادي المتدنى على صعيد النمو الاقتصادي، والتوازن المالي، والعدالة الاجتماعية يتوقف على عنصرين أساسيين: نجاح مرحلة التحول السياسى والالتزام بتطبيق الإصلاحات المطلوبة.

وقد بدأ تغيير توجه السياسة المالية من خلال إتباع مجموعة من الإصلاحات التي تستهدف زيادة الإيرادات وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام. فعلى جانب الإيرادات، قامت الحكومة الحالية بعدد من الإجراءات مثل إعداد قانون ضريبة القيمة المضافة، وتعديل قانون الضرائب العقارية، وقانون تنظيم الثروة المعدنية، والتعديلات في قانون الضريبة على الدخل. وتستهدف كل هذه الإصلاحات توسيع القاعدة الضريبية ودرجة تصاعدية الضريبة. وإضافة لذلك سوف يؤدي مراجعة النظام الضريبي بشكل عام خلال الفترة القادمة لزيادة التصاعدية والعدالة ودرجة الارتباط بالنشاط الاقتصادي إلى زيادة الإيرادات الحكومية.

ويمكن تحقيق مساحة مالية إضافية من خلال زيادة الضرائب دون التأثير على تنافسية الاقتصاد أو على مستوى معيشة المواطنين، وذلك لأن الحصيلة الضريبية في مصر تعتبر أقل من الحصيلة في الدول المشابهة لمصر إقتصادياً سواء ضمن مجموعة الدول الصاعدة أو الدول النامية الأقل دخلاً. ويوضح شكل (١١) أن إجمالي الحصيلة الضريبية في مصر يبلغ أقل من ١٥% من الناتج المحلي وهو ما يعتبر أقل من المتوسط في الدول الناشئة (نحو ٢٧%).

شكل (١١): مقارنة الدول من حيث العبء الضريبي (الضرائب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %)



أما على جانب المصروفات، فإنه ينبغي أن تستمر أولوية الإنفاق العام في التركيز على تحديث البنية الأساسية وبحيث تبقى الإستثمارات الحكومية عند معدلات مرتفعة. وفي نفس الوقت فإنه ينبغي الإستمرار في تنفيذ قائمة الإجراءات الإصلاحية لتدعيم العدالة الإجتماعية مع التركيز على سياسات الإستهداف للتحول من الدعم السلعي إلى دعم الأسر الفقيرة، بالإضافة إلى زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم والبحث العلمي للوصول إلى المعدلات المستهدفة في الدستور (كما يتضح من شكل ١٢). كما

ملاحق

جدول (١): الإعتماد الإضافي الأول

المبلغ (مليار جنيه)	البيان
٢,٦	الباب الأول: الأجور وتعويضات العاملين
١,٥	▪ برنامج تحسين أحوال الأطباء (كادر الأطباء)
١,٠	▪ تقنين أوضاع العاملين المتعاقدين على أبواب الموازنة المختلفة
٠,٢	▪ أخرى
٠,٨	الباب الثاني: شراء السلع والخدمات
٠,٤	▪ برنامج التغذية المدرسية
٠,٤	▪ أخرى
٦,٢	الباب الرابع: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
٢,٦	▪ برنامج الانتهاء من أعمال ترفيق المناطق الصناعية فى عدد ٣٦ منطقة صناعية
١,٥	▪ التأمين الصحى الشامل
١,٥	▪ برنامج توصيل الغاز الطبيعي لعدد ٨٠٠ ألف وحدة سكنية خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٤
٠,٤	▪ دعم البان الاطفال
٠,٣	▪ برنامج تدريب العمالة الصناعية " التدريب من أجل التشغيل "
٠,١	▪ أخرى
١٥,٨	الباب السادس: شراء الأصول غير المالية
١,٢	▪ برنامج سداد مستحقات المقاولين
٣,٠	▪ برنامج الإسكان الاجتماعى
٢,٢	▪ البرنامج القومى لمياه الشرب والصرف الصحى
٩,٥	▪ أخرى
٤,٣	الباب السابع: حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية
٢,٨	▪ استثمارات بواسطة الهيئات الاقتصادية
٠,٥	▪ برنامج مساندة المصانع المتعثرة
١,٠	▪ أخرى
٢٩,٧	الإجمالي

المصدر: وزارة المالية

جدول (٢): الإعتماد الإضافي الثاني

المبلغ (مليار جنيه)	البيان
١٠,٠	الباب الأول: الأجور وتعويضات العاملين
١٠,٠	▪ أعباء تطبيق الحد الأدنى للأجور والحد الأدنى للمعلمين
١,٤	الباب الرابع: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
١,١	▪ لمواجهة العجز فى معاش الضمان الاجتماعى
٠,٣	▪ أخرى
١٥,٩	الباب السادس: شراء الأصول غير المالية
١٠,٤	▪ إنشاء (٥٠ ألف) وحدة سكنية جديدة مع البنية التحتية
٥,٦	▪ استثمارات حكومية
٦,٦	الباب السابع: حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية
٢,٠	▪ مساهمة الدولة فى مشروع تنمية قناة السويس
١,٠	▪ تعزيز المساهمة المدرجة لاتحاد الإذاعة والتلفزيون
٣,٦	▪ أخرى
٣٣,٩	الإجمالي

المصدر: وزارة المالية

جدول (أ-٣): النتائج المتوقعة لأداء موازنة العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٣

(مليون جنيه)

٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٤/٢٠١٣	يوليو/ديسمبر ١٤/١٣	يوليو/ديسمبر ١٣/١٢	
٢١٨,٦٥٢	٢١١,٠٩٦	٨٩,٤٣١	٩١,٤٧٢	العجز الكلى
٢١٥,٥٠٨	١٩٨,٤٠٦	٨٦,٦٣٣	٩٠,٦١٥	العجز (الفائض) النقدي
-٣٩,٥٥٣	٣٣,٩٨٩	١٩,٨٧٦	٣٢,٣٤٨	العجز الاولي
٩١٦,٨٠٢	٥٨١,٥٧٩	١٧٥,٤٣٢	١٥٢,٩١١	الإيرادات
٧٨٢,٢٦٧	٣٢٠,٥٢٨	١٠٣,٨٠٧	١١١,٠٩٢	الضرائب
٢,٣٩٤	١٢٢,٢٩١	٣٦,٨٨١	٢,٩٩٣	المنح
١٣٢,١٤١	١٣٨,٧٦٠	٣٤,٧٤٤	٣٨,٨٢٥	الإيرادات الأخرى
١,٠٢٧,١٤٧	٧٧٢,٥٥٦	٢٦٢,٠٦٥	٢٤٣,٥٢٥	المصروفات
٢٤٧,٩٩٣	١٨١,٣٩٥	٨٠,٠٩٤	٦٨,٠٩٣	الاجور وتعويضات العاملين
٥٧,٠٩٣	٢٩,٤٧٩	٩,٦٥٢	٩,٥٥٧	شراء السلع والخدمات
٣٠,٤٦٩	١٧٧,٠٦٩	٦٩,٥٥٥	٥٩,١٢٤	الفوائد
١٥٣,٠٩٤	٢٥١,٤٦٢	٧٠,١٨١	٧٨,٧١١	الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
٥٤,٦١٢	٣٧,٧٠٢	١٧,٩٢١	١٥,٥٧٦	المصروفات الأخرى
٢٠٩,٦٦٦	٩٥,٤٤٩	١٤,٦٦٣	١٢,٤٦٥	شراء الاصول غير المالية (الاستثمارات)

المصدر: وزارة المالية

جدول (ب-٣): النتائج المتوقعة لأداء موازنة العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٣

(نسبة مئوية)

٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٤/٢٠١٣	يوليو/ديسمبر ١٤/١٣	يوليو/ديسمبر ١٣/١٢	
٥,٦	١٠,٤	٤,٤	٥,٣	العجز الكلى
٥,٥	٩,٨	٤,٢	٥,٢	العجز (الفائض) النقدي
-١,٠	١,٧	١,٠	١,٩	العجز الاولي
٢٣,٤	٢٨,٦	٨,٦	٨,٨	الإيرادات
٢٠,٠	١٥,٨	٥,١	٦,٤	الضرائب
٠,١	٦,٠	١,٨	٠,٢	المنح
٣,٤	٦,٨	١,٧	٢,٢	الإيرادات الأخرى
٢٨,٩	٣٨,٣	١٢,٨	١٤,١	المصروفات
٦,٤	٩,٠	٣,٩	٣,٩	الاجور وتعويضات العاملين
١,٥	١,٤	٠,٥	٠,٦	شراء السلع والخدمات
٦,٦	٨,٧	٣,٤	٣,٤	الفوائد
٦,٦	١٢,٦	٣,٤	٤,٥	الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
١,٤	١,٩	٠,٩	٩٠,٠	المصروفات الأخرى
٦,٤	٤,٧	٠,٧	٠,٧	شراء الاصول غير المالية (الاستثمارات)

المصدر: وزارة المالية

جدول (٤): أداء الإيرادات العامة

(مليون جنيه)

يوليو - ديسمبر ٢٠١٤/٢٠١٣	يوليو - ديسمبر ٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١٣	٢٠١١/٢٠١٢	٢٠١٠/٢٠١١	
١٧٥،٤٣٢	١٥٢،٩١١	٣٥٠،٣٢٢	٣٠٣،٦٢١	٢٦٥،٢٨٦	إجمالي الإيرادات
١٠٣،٨٠٧	١١١،٠٩٢	٣٢٠،٥٢٨	٣٢٠،٥٢٨	٣٢٠،٥٢٨	الإيرادات الضريبية ومنها
٤٥،١٤١	٤٩،٨٤٧	١١٧،٧٦٢	٩١،٢٤٥	٨٩،٥٩٣	الضريبة على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية ومنها
١٠،٤١٤	٩،٠٢٤	١٩،٧٠٨	١٦،٠١٠	١٣،٣٩٣	ضرائب على الدخل من التوظيف
٢،٢٤٤	١،٨٢٠	٦،٤٣٦	٥،٥٨٢	٥،٤٨٥	ضرائب على الدخل بخلاف التوظيف
٣٢،٤٦٤	٣٨،٩٩٥	٩١،٥٣١	٦٩،٥٥٠	٧٠،٥٣٨	الضريبة على أرباح شركات الأموال ومنها
١٥،٣١٢	١٥،٧٥٣	٤٥،٨١٦	٣٤،٠٧٥	٣٤،٣٠٨	من هيئة البترول
٢،٥٤٢	٨،٢٩١	٨،٢٩٠	.	.	من البنك المركزي
٤،٧٠٠	٦،٢٠٠	١٢،١٥٠	١١،٨٠٠	١٠،٩٠٠	من قناة السويس
٩،٩١١	٨،٧٥١	٢٥،٢٧٥	٢٣،٦٧٤	٢٥،٣٣٠	من الشركات الأخرى
٩،٥١٢	٧،٨٠٧	١٦،٤٥٣	١٣،٠٨٩	٩،٤٥٢	الضرائب على الممتلكات ومنها
٢٣٨	٢٩٩	٥٣١	٥٢٠	٣١٧	ضرائب دورية على الممتلكات ومنها
١٠٧	١١١	١٨٥	١٧٥	١٧٨	ضريبة الأراضي
١٣١	١٨٨	٣٤٦	٣٤٦	١٣٩	ضريبة المباني
٨،٢٨٢	٦،٥٢٦	١٣،٩٠٥	١٠،٥٧٥	٧،٣٢٣	ضريبة على العمليات المالية التجارية والرأسمالية ومنها
٨،٠٠١	٦٢٣٣	١٣،١٦٨	٩،٩٠٣	٦،٧١١	ضريبة على عوائد أدون وسندات الخزنة
٩٩٢	٩٨٢	٢،٠١٧	١،٩٩٣	١،٨١٣	ضرائب ورسوم على السيارات
٤١،٣١٨	٤٤،٨٠٠	٩٢،٩٢٤	٨٤،٥٩٣	٧٦،٠٦٨	الضرائب على السلع والخدمات ومنها
١٩،٩٨٠	١٨،٠٦٤	٣٩،٤٩٦	٣٧،١٧٤	٣١،٨٧٣	الضريبة العامة على المبيعات
٧،١٨٩	٦،٦١٦	١٤،٠٣٨	١٥،٥٦٦	١٢،٩٢٣	سلع محلية
١٢،٧٩٠	١١،٤٤٨	٢٥،٤٥٨	٢١،٦٠٧	١٨،٩٥٠	سلع مستوردة
٤،٢١٥	٤،٦٧٥	٩،٧٦٧	٩،١٤١	٩،٣٩١	ضريبة المبيعات على الخدمات
١١،٣٤٢	١٦،٥٩٩	٣٠،٤٨٢	٢٥،٩٨٥	٢٣،١٢٢	ضرائب على سلع جدول رقم "١" محلية
٤٥٠	٥٣٤	١،٠٩٢	٨٨٠	٨٧٣	ضرائب على الخدمات الخاصة
٢،٨٤٠	٢،٣٣٧	٥،٢٤٨	٥،٤٦٥	٥،٠٦٥	ضرائب الدمغة (عدا دمغة الماهيات)
٧،٥٩٥	٨،٣٩٩	١٦،٧٧١	١٤،٧٨٨	١٣،٨٥٨	الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) ومنها
٧،٢٥٠	٧،٩٥٦	١٥،٦٢٦	١٣،٩٥٥	١٢،٩٩٧	ضرائب جمركية قيمية
٢٤٢	٢٤٠	٧،٢٠٨	٣،٦٩٤	٣،١٠٢	ضرائب أخرى ^١
٧١،٦٢٥	٤١،٨١٨	٩٩،٢٠٣	٩٦،٢١٢	٧٣،٢١٤	الإيرادات غير الضريبية
٣٦،٨٨١	٢،٩٩٣	٥،٢٠٨	١٠،١٠٤	٢،٢٨٧	المنح ومنها
٣٤،٧٤٤	٣٨،٨٢٥	٩٣،٩٩٦	٨٦،١٠٨	٧٠،٩٢٧	إيرادات أخرى ومنها
٧،٢٥٧	٧،٥١٧	١٨،٧٨٥	١٥،٠٢٧	٢١،٠١٠	من هيئة البترول
٣،٢٨٣	٤،٥١٧	١١،٣١٧	١٥،٠١٢	٤٩٨	من البنك المركزي
٧،٢١٢	٨،١١١	١٦،٣٧٥	١٦،١١٨	١٥،٢٥٢	من قناة السويس
٤٤٧	١،٠٩٤	١،٩١٥	٢،٢٠٧	١،٢٨٧	من الهيئات الاقتصادية
٢١٧	٢٨٠	٢،٩١١	٢،٩٨٧	٣،٢٦٣	من شركات قطاع الأعمال
٢،٠٨٢	٤،٥١٨	٦،٨٧٢	٣،٥٢٧	٢،٨٦٥	جارية
١،٥٣٣	١،٧٣٥	٦،٨٠٦	٧،٥٩٢	٧،٩١٤	رأس مالية

المصدر: وزارة المالية
١ تتضمن الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة من البنك المركزي

جدول (٥): أداء المصروفات العامة

(مليون جنيه)

يوليو - ديسمبر ١٣/١٤	يوليو - ديسمبر ١٢/١٣	٢٠١٢/٢٠١٣	٢٠١١/٢٠١٢	٢٠١٠/٢٠١١	
٢٦٢,٠٦٥	٢٤٣,٥٢٥	٥٨٨,١٨٨	٤٧٠,٩٨٧	٤٠١,٨٦٧	المصروفات
٨٠,٠٩٤	٦٨,٠٩٣	١٤٢,٩٥٦	١٢٢,٨١٣	٩٦,٢٧١	الأجور والتعويضات للعاملين ومنها
٦٦,١٤١	٥٦,٣٧٠	١١٨,١٩٦	٩٩,٩٢٦	٧٨,٤٢٧	الأجور والبدلات النقدية والعينية
١٢,٣٢٢	١١,٣٦١	٢٤,٠٠٦	١٩,٩٥٩	١٧,٩١٧	الوظائف الدائمة
٣٦,٦٩٦	٣٠,٢٤٥	٦١,٢٩٣	٥٢,٧٢٩	٣٥,٠٩٣	المكافآت
٩,٧٠١	٦,٦١٥	١٧,٣١٧	١١,٢٠٧	٩,٩٨١	بدلات نوعية
٥,٢٣٩	٦,٠٦٤	١١,٦٨١	١١,٣٩٧	١١,٣٩٦	مزايا نقدية
١,٠٥٥	١,١٦٢	١,٩١٥	٢,٥٠٩	٢,١٣٥	المزايا العينية
٧,٣٨٦	٦,٤٧٨	١٣,٦٧٥	١١,٥٨٩	٩,١٠٣	المزايا التأمينية
٦,٥٩٠	٥,٦٤٨	١٢,١٠٠	١٠,٣٠٦	٨,٠٧٠	حصة الحكومة في صندوق التأمين الاجتماعي للحكومة
٩,٦٥٢	٩,٥٥٧	٢٦,٦٥٢	٢٦,٨٢٦	٢٦,١٤٨	شراء السلع والخدمات
٣,٩٨٥	٤,١٧١	١١,٩٩٤	١٠,٥٩٩	٩,٩٧٩	السلع ومنها
١,٨٩٤	١,٨٨١	٥,٧٠٤	٤,٢٩٩	٤,٠٣١	المواد الخام
١,٣٤٧	١,٣٩٠	٣,٩٥٧	٤,١٥٩	٣,٨٤٦	مياه وانارة
٥,١٠٤	٤,٦٩٦	١١,٢٩٧	١١,٥١٦	١٠,٧١٦	الخدمات ومنها
١,٣٣٧	١,٤٧٨	٣,٥٦٦	٣,١٩٤	٣,٣٣٦	تفقات الصيانة
١,١٠٥	١,١١٤	٢,٣٢٩	٢,١٠٦	٢,١١٢	نقل وانتقالات عامة
١,٤٩٧	١,٠١٥	٢,٦١٩	٢,٤٥٨	١,٥٨٧	أخرى
٦٩,٥٥٥	٥٩,١٢٤	١٤٦,٩٩٥	١٠٤,٤٤١	٨٥,٠٧٧	الفوائد ومنها:
٢,٣٦٧	٢,٠٧٠	٣,٨٩٦	٣,٤١٨	٣,٤١٦	فوائد خارجية
٦٧,١٥٩	٥٧,٠٥٤	١٤٢,٩٦٦	١٠٠,٨٧٥	٨١,٥٣٤	فوائد محلية (لغير الحكوميين)
٧٠,١٨١	٧٨,٧١١	١٩٧,٠٩٣	١٥٠,١٩٣	١٢٣,١٢٥	الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
٤٧,٩٦٥	٦٦,٥٨٢	١٧٠,٨٠٠	١٣٤,٩٦٣	١١١,٢١١	الدعم ومنها
٤٧,٤٢٨	٦٥,٤٥٦	١٦٨,٩٧٨	١٣١,٨٨٥	١٠٨,٣١٦	لمؤسسات حكومية غير مالية، ومنها:
١٠,٩٩٨	٨,٨٧١	٣٢,٥٥١	٣٠,٢٨٢	٣٢,٧٤٣	دعم السلع التموينية
٢٤,٩٠٠	٥٢,٦٤٤	١٢٠,٠٠٠	٩٥,٥٣٥	٦٧,٦٨٠	دعم السلع البترولية
٥٣٧	١,١٢٧	١,٨٢٢	٣,٠٧٨	٢,٨٩٥	لمؤسسات مالية حكومية
٢,٣٢١	١,٦٦٥	٥,٠١٤	٥,٣٠٥	٥,٣١٩	المنح ومنها
٢,٢٤٩	١,٦١٨	٤,٨٦٩	٥,٠٨٥	٥,١١٨	لجهات الحكومة العامة
١٩,٦٤٠	١٠,١١٩	٢٠,٧٧٨	٩,٣٦٧	٦,١١٨	مزايا إجتماعية ومنها
٢,٣٨٤	١,٩٥٩	٣,٧٥٣	٢,٥٨١	٢,٠٤٨	مزايا الأمان الإجتماعي
١٧,٠٣٤	٧,٨٠٠	١٦,٣٥٢	٦,٢٠٠	٣,٤٣٨	صناديق المعاشات
١٧,٩٢١	١٥,٥٧٦	٣٤,٩٧٥	٣٠,٧٩٦	٣١,٣٦٥	المصروفات الأخرى
١٤,٦٦٣	١٢,٤٦٥	٣٩,٥١٦	٣٥,٩١٨	٣٩,٨٨١	شراء أصول غير مالية (الاستثمارات)

المصدر: وزارة المالية